

برنامج سعودي لاعتماد البصمة الكربونية في إمدادات الطاقة

الرياض تتأهب لاستضافة قمة العشرين 2020 بفتح أبواب تجارة الكربون

استثمارات التكرير الخليجية
تقفز إلى 140 مليار دولار

دبي - رجح محللون أن تتسارع وتيرة أعمال قطاع الكيماويات الخليجي خلال السنوات المقبلة بعد أن ساعدت أنشطة الاندماج والمشاريع الاستثمارية في هذا المجال منذ بداية العام الحالي في تحقيق قفزة غير مسبوقة.

وكشف تقرير حديث للاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) تلقت "العرب" نسخة منه أن قيمة الاستثمارات المرتبطة بقطاع الصناعات الكيماوية في منطقة الخليج، تخطت خلال الأشهر العشرة الأولى من 2019 مستوى 140 مليار دولار.

وارجع جيبكا، وهو الكيان الممثل لشؤون القطاع في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ذلك إلى الدعم الكبير المقدم من أنشطة الاندماج والاستحواذ وصفقات المشاريع المشتركة، التي كانت الشركات الخليجية تفتقد فيها.

وحظيت الاستثمارات في الأسواق الإقليمية والعالمية التي تتجاوز قيمتها مليارات الدولارات في مجالات البتروكيماويات والتكرير والتوزيع والتخزين والكيماويات، بدفعة قوية بفضل الشركات الاستراتيجية المبرمة بين الجهات الفاعلة الإقليمية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات.

ويشير هذا الاتجاه إلى احتمالية أن تشهد أنشطة الاندماج والاستحواذ خلال العام الجاري نموا ملحوظا في المنطقة.

وهناك مساع من المنتجين الإقليميين إلى دمج أعمالهم وتعزيز تنافسيتهم العالمية، إلى جانب توسيع قدراتهم الإنتاجية في الأسواق العالمية الرئيسية التي تشهد معدلات نمو مرتفعة.

وتسعى دول خليجية في مقدمتها السعودية والإمارات وسلطنة عمان والكويت إلى توسيع طاقاتها من المنتجات المكررة والبتروكيماويات، إضافة إلى تطوير وحدات تسويقية لتصدير الإنتاج للخارج وتوسيع حصصها في السوق العالمية.

واستحوذت أرامكو السعودية العملاقة قبل أشهر على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في صفقة بقيمة اقترنت من 140 مليار دولار.



أفاق أوسع للاستثمار الأمثل لموارد الطاقة

قد حصل على أول قرض له بقيمة 11 مليار دولار في سبتمبر من العام الماضي. وتسعى السعودية لزيادة إيراداتها غير النفطية، عبر خططها لأن يصح صندوق سيادي في العالم، بقيمة 2.5 تريليون دولار، لمساعدتها في تنويع اقتصادها لمواجهة تراجع النفط.

وتحولت الرياض منذ الثلاثين الماضي إلى ورشة كبيرة في إطار مبادرة مستقبل الاستثمار، التي مثلت بداية جديدة لعهد تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، التي تحت الخطى لمواصلة أكبر برنامج إصلاح في تاريخها.

وتدفع قادة قطاع الأعمال والاستثمار في العالم بوتيرة غير مسبوقة للمشاركة في منتدى مستقبل الاستثمار الذي انطلق أمس في الرياض لبحث أجندات عالمية تمتد من توزيع الثروات في العالم إلى سياسات البنوك المركزية ومستقبل التكنولوجيا.

واعلنت الهيئة العامة للاستثمار السعودية عن توقيع 23 اتفاقية بقيمة إجمالية تبلغ 15 مليار دولار في اليوم الأول للمنتدى، الذي يطلق عليه "دافوس الصحراء".

وتضمنت الاتفاقيات العديد من النشاطات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاستراتيجية أبرزها الطاقة والمياه والدواء والخدمات اللوجستية والصناعات الأساسية للصناعات الأساسية (سابك) في صفقة بقيمة اقترنت من 140 مليار دولار.

وتضمنت الاتفاقيات العديد من النشاطات الاستثمارية في مختلف القطاعات الاستراتيجية أبرزها الطاقة والمياه والدواء والخدمات اللوجستية والصناعات الأساسية للصناعات الأساسية (سابك) في صفقة بقيمة اقترنت من 140 مليار دولار.

كشفت السعودية أمس عن خطة مستقبلية لاعتماد بصمتها الكربونية في سلسلة إمدادات الطاقة، في خطوة تعكس اهتمام أكبر منتج للنفط الخام في العالم بمسائل المناخ كونها تتماشى ورؤية 2030 بالتحول إلى استخدام التكنولوجيا بما ينسجم مع البيئة مع تنويع مصادر الدخل على أسس واقعية ومستدامة.

الرياض - أعلن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أمس أن أكبر مصدر للنفط في العالم يعتزم إطلاق خطة لتجارة الكربون.

وتستهدف الرياض عضو مجموعة العشرين تنويع مواردها من الطاقة وخفض انبعاثاتها الكربونية وفق "رؤية 2030" التي يقودها ولي العهد الشاب الأمير محمد بن سلمان منذ أن أعلن عنها في أبريل 2016.

وخطط تجارة الكربون أخذاً بالانتشار في العالم في ظل سعي الدول لتحقيق أهداف خفض انبعاثات الغازات المسببة لارتفاع درجة حرارة الأرض.

ويتبوأ تأثير تغيير المناخ مكانة متقدمة في قائمة أولويات السعودية مع استعدادها لاستضافة اجتماع مجموعة العشرين في العام المقبل.

ويأتي ذلك بينما يتأهب عملاق النفط أرامكو للإدراج في بورصة الرياض (تداول) وسط تنامي زخم نشاط الدفاع عن البيئة والتحول عن أنواع الوقود الأحفوري.

سنوات إلى منتجات مثل الأسمدة والميثانول.

وتمتلك السعودية، العضو البارز في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أحد أكثر معالم المنطقة تطوراً للاستخلاص المعزز للنفط باستخدام ثاني أكسيد الكربون ويقوم باحتجاز وتخزين 800 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً. وأشار وزير الطاقة السعودي إلى أن لدى بلاده خطة لنشر المزيد من منشآت البنية التحتية اللازمة لاحتجاز الكربون واستغلاله وتخزينه في جميع مناطق البلاد.

وأوضح أن الإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة بشأن أسعار الطاقة وبرنامج كفاءة المستهلك سيعملان على خفض الطلب المحلي بما يصل إلى مليوني برميل يوميا من المكافئ النفطي بحلول 2030 بالمقارنة مع تقديرات سابقة.

وفي ما يتعلق بطرح أسهم أرامكو المزمع، أكد وزير الطاقة أن الطرح العام

الأمير عبدالعزيز بن سلمان
الكربون مورد وليس شيئاً
علينا نفثه في الهواء، بل
تجميعه يجعلنا نجني المال

وقال الأمير عبدالعزيز خلال مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار، الذي اختتمت فعالياته اليوم الخميس في الرياض "سنخرج قريباً بمقترح يتعلق بتجارة

مطالبات جزائرية للإسراع في إنهاء فوضى قطاع النقل

ضغوط لإعادة هيكلة شركات النقل الجوي والبحري والبري

ومنعت الجزائر المستثمرين الأجانب من تملك حصص تزيد على 49 بالمائة، حيث ظلت قطاعاً كبيرة من الأنشطة خاضعة لسيطرة الدولة.

ولم تحدد الحكومة القطاعات المستهدفة، لكن من المرجح أنها قد تشمل النفط والغاز والكهرباء والنقل والمياه والاتصالات.

وترى اللجنة أن هناك ضرورة لرفع التجميد على مشروعات النقل الجوي المدني وكذلك النقل البحري الحضري مع زيادة عدد المتعاملين والمستثمرين في النقل البري بين الجزائر وتونس.

وتظهر البيانات الحكومية أن متعاملا واحداً فقط يقوم بنقل المسافرين من الجزائر نحو تونس وهو حالياً متوقف عن النشاط.

أما في المجال البحري، فهناك ضغوط لتعزيز الأسطول المخصص لنقل المسافرين والذي يضم 3 بوخار فقط، مع احتمال انضمام سفينة جديدة الأسبوع المقبل.

وتتزايد الضغوط لإطلاق مشاريع السكك الحديدية ومحطات النقل البرية بالجنوب والمناطق النائية بالهضاب العليا، منها مشروع السكك الحديدية لولاية بشائر الذي لا يزال حبرا على ورق لأكثر من أربعة عقود.

وتشكل مسألة إحياء مطارات البلاد "المهجورة" أمراً يتطلب حشد كافة الجهود لتعزيز نشاطها بما يجعلها تساهم بدور أكبر في الاقتصاد المعتمد على عوائد الطاقة، التي تمثل 90 بالمائة من مداخل النقد الأجنبي، وحوالي 60 بالمائة من الموازنة.

وبحسب الإحصائيات، فإن للجزائر 42 مطارا، بينها 16 دولية والبقية تستقبل رحلات محلية من مختلف مناطق البلاد.

ويقول نواب اللجنة البرلمانية إن جذب المستثمرين الأجانب إلى قطاع النقل الجوي سيبيح للخزينة العامة للدولة تحصيل عوائد إضافية من العملة الصعبة.

ومن المتوقع أن تسمح الجزائر العام المقبل للأجانب بتملك حصص أغلبية في قطاعات غير استراتيجية في الاقتصاد لم يكن في السابق مسموحاً بها نتيجة سيطرة ما يقارب 90 في المائة من

ويعد هذا التحرك هو الأول من نوعه للبلاد بعد أن شكلت لوبيات الأعمال المقربة من الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، جداراً عازلاً أمام ذلك طيلة العقدين الماضيين.

ويرجع البعض ذلك إلى تخطيط مجلس إدارة الشركة في إدارة الأموال المرصودة وتراخيهم في إنمام صفقات مع عمالقة صناعة الطيران في العالم وفي مقدمتهم أيرباس الأوروبية وبوينغ الأميركية.

وأقر كواربة خلال جلسة الاستماع أمام نواب اللجنة أن "الخطوط الجزائرية كانت تتخبط في مشاكل كبيرة والوزارة تكفلت بها". ولم يذكر تفاصيل دقيقة حول كيفية إنتمام ذلك.

وقال إن "حماية الشركة أصبحت أمراً ملحا حتى إن لزم الأمر استبدال جميع الموظفين"، لكنه شدد على أنه لا يستطيع تقديم وعود لحل أزمتها مكتفياً بالتأكيد على أنه سيبدل قصارى جهده لتحسين صورتها في المستقبل.

ورغم أن الحكومة قدمت للخطوط الجزائرية نحو 480 مليون دولار لشراء طائرات جديدة لكن لم يتم تجسيد ذلك إلى حد الآن على أرض الواقع.

وذكرت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية أن اللجنة ترى أن الوقت حان لاعتماد تنظيم جديد لكل من شركة الخطوط الجوية الجزائرية والشركة الوطنية للسكك الحديدية "باعتبار أن النقل هو شريان النمو الاقتصادي للبلاد".

ويؤكد خبراء أن خدمات شركة الخطوط الجزائرية المملوكة للدولة أصبحت رديئة علاوة على عدم احترام المواعيد.

وأشاروا إلى أن العدد الكبير للموظفين في الشركة والذي يتجاوز 10 آلاف موظف دفع مجلس إدارة الخطوط الجزائرية إلى زيادة أسعار التذاكر بشكل كبير، وهو ما سبب بالدرجة الأولى المغتربين.

وتتزايد الضغوط لإطلاق مشاريع السكك الحديدية ومحطات النقل البرية بالجنوب والمناطق النائية بالهضاب العليا، منها مشروع السكك الحديدية لولاية بشائر الذي لا يزال حبرا على ورق لأكثر من أربعة عقود.



وتتزايد الضغوط لإطلاق مشاريع السكك الحديدية ومحطات النقل البرية بالجنوب والمناطق النائية بالهضاب العليا، منها مشروع السكك الحديدية لولاية بشائر الذي لا يزال حبرا على ورق لأكثر من أربعة عقود.